

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## يطالبون بالحقوق ويتجاوزون الواجبات

عامر اليباس شهدا

اجتماعات ماراثونية عقدت مع الصناعيين والتجار مؤخراً عقب إصدار المرسومين ٢ و٤ للعام ٢٠٢٠، اللذين تسببا بتحريك الماكينة الحكومية للقيام بواجباتها التي من المفترض أن تقوم بها مع بداية عام ٢٠١٨، حين تم إلغاء القرارين ٥٢ و٢٨، وأطلقوا الوعود بدعم المستثمر ودعم الفوائد بمبلغ ٢٠ مليار ليرة سورية، ودعم القروض الإنتاجية بمبلغ ٢٠ مليار ليرة أخرى، والإعلان عن فائض سيولة ٢٤٠ ملياراً جاهزة للإقراض، وتم إطلاق سياسة نقدية توسعية، وقد مضى عامان على هذه «البروباغندا»، قضتها الحكومة في تقديم التبريرات بعناوين مختلفة: يوم احتكار ويوم مضاربة ويوم وهمية ويوم فيسبوك.. وغيرها من المبررات، مقابل معاناة المواطن والضغط على القوة الشرائية لليرة السورية وعلى دخل المواطن الهزيل. أمام كل ذلك، لم نلمس أن هناك تاجراً أو صناعياً بادر للتعاون الحقيقي لانتشال الاقتصاد السوري من محنته بشكل جدي ويعيد عن تحقيق المصالح الشخصية، إذ إن الأجواء كانت مناسبة جداً لتعاظم رأس المال رغم الغلاء والركود، واستمر الوضع لحين قيام المرسومين بتجفيف مصادر الموارد لهؤلاء، وتقييد حركة رأس المال فكانت لديهم إستراتيجية جاهزة لتغيير مسارات رأس المال، فتقدموا بالاعتراضات التي تقضي إلى الاحتكار، فهو العامل الوحيد الذي سيعوض عليهم ما فقدوه نتيجة المرسومين.

## الوطن

أجرى مجلس الوزراء أمس تقييماً ومراجعة للوائح الاقتصادية الحالي، ومدى انعكاس تنفيذ القرارات على هذا الواقع في قطاعات الاستيراد والتصدير والسياسة المالية والنقدية وحركة الأسواق والسحب والإيداع، وذلك في ظل المتغيرات التي تفرزها الحرب والعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب والقسرية على الشعب السوري.

وبحسب بيان للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه)، تم إقرار جملة من القرارات بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني، تشمل الإعفاء من مؤونة الاستيراد ودراسة إعفاء المنتجات التصديرية من هذه الرسوم غير الجمركية، بنسبة ١٠٠ بالمائة، والإعفاءات لاستيراد الأعلاف والعجول بغرض التسمين، ودراسة إعفاء مستوردات من الرسوم غير الجمركية لمدة عام، وتكليف وزارة المالية بإيجاد بدائل لتعويض الجهات العامة عن مخصصاتها من هذه الرسوم.

وبين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل أن الحكومة ناقشت طويلاً المشهد الاقتصادي بشكل عام والسياسات الاقتصادية للقرارات المتعلقة بالسياسات الأنيئة للتجارة الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير، والقرارات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، موضحة أنه تم إصدار مجموعة من القرارات بخصوصها مؤخراً، مع الإشارة إلى أن يكون التصدير بأقل ما يمكن من الأعباء، وتخفيض الأعباء الخاصة بالرسم غير الجمركية على الاستيراد من

## الحكومة تقرّر زيادة جعالة الطعام للعسكريين ٣٣ بالمائة

## إعفاء المنتجات التصديرية ومستوردات المواد الأولية من الرسوم غير الجمركية دراسة ضوابط عمليات السحب والإيداع في المصارف



## ٢٠ مليار ليرة سلفة «السورية للتجارة» لاستيراد السكر والأرز

المتهم عاطف الذناد عرضاً حول تقييد اليوم الأول لتطبيق آلية تقديم المواد المدعومة للمواطنين عبر بطاقة الخدمات الإلكترونية، مبيّناً أن نحو ٤٥ ألف عائلة استفادت من هذه الآلية يوم أمس الأول، لافتاً إلى أنه سيتم زيادة عدد الأجهزة ومنافذ البيع في المحافظات التي تشهد إقبالاً متزايداً على الخدمة، موضحاً أن المواطن يستطيع طوال أيام الشهر استلام مخصصاته عن طريق أي منفذ تابع للمؤسسة وفي جميع المحافظات.

وتنفيذ تدريب تخصصي لها وإجراء تحليل البنية التنظيمية والقوى العاملة لكل وزارة، وناقش المجلس مشروع قانون إقرار الذمة المالية الذي يهدف إلى ترسيخ النزاهة والشفافية المؤسساتية بما يحقق الوقاية من الفساد والكسب غير المشروع وحماية المال العام، وتم الطلب من كافة الوزارات وموافقة وزارة التنمية الإدارية بملاحظاتهم لنصار إلى دراستها وإقرار المشروع بصيغته النهائية.

وطلب المجلس في جلسته الأسبوعية من وزارات الداخلية والعدل ومصرف سورية المركزي وضع تعليمات تنفيذية لتطبيق المرسومين ٣ و٤ الخاصين بالعقوبات وللتعاملين بغير الليرة السورية وآلية حددت لتابعة تطبيق التعليمات بدقة. وقرر المجلس زيادة جعالة الطعام للعسكريين ٣٣ بالمائة، على أن تتم دراسة زيادة هذه النسبة في المرحلة القادمة. وقدمت وزيرة التنمية الإدارية سلام السناف عرضاً حول مراحل العمل في المشروع الوطني لإصلاح الإداري، وتمت الموافقة على خطة الوزارة لتأمين جهوزية ومديريات التنمية في الإدارات المركزية وتشكيل فرق عمل في الوزارات من ذوي الاختصاصات المباشرة بتطبيق المشروع،

المواد الأولية التي تخضع للرسم الجمركي بنسبة ١ بالمائة، بالإضافة إلى مراجعة آلية المؤونة التي وضعت على الاستيراد في الفترة الماضية، والأسباب والأهداف الخاصة بهذه المؤونة، والنتائج التي ظهرت في الفترة الماضية، وما يمكن أن يكون خلال الفترة القادمة. وأشار الوزير إلى أنه تم التأكيد على التطبيق السليم للرسومين التشريعيين (٣) و(٤)، بحيث يؤدي كل منهما دوره بشكل كامل وضمن ما هو مخطط له، وهناك مجموعة الإجراءات المتعلقة بالضوابط الموجودة لتعليمات السحب والإيداع.. وغيرها من الإجراءات المصرفية المطبقة حالياً، كما تم تكليف مجموعة عمل لدراسة هذه الإجراءات لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تصب في مصلحة الاقتصاد

## دولار التصدير ٨٠٥ ل.س

## هوية للمصدر لحماية عند التعامل مع القطع الأجنبي



## رامز محفوظ

التفضيلي إضافة إلى ١٥ بالمائة حوافز تصدير تشجيعاً للمصدرين. كما تم توضيح آليات التسهيلات المصرفية لدعم عمليات تصدير الإنتاج الزراعي من خلال الإجراءات التي يقوم بها المصرف ومنها افتتاح كوات للمصرف التجاري السوري في المنافذ الحدودية، إضافة إلى تقديم التسهيلات في تمويل المستوردات الأساسية ومستلزمات الزراعة والصناعة. وبحسب بيان نشرته صفحة مصرف سورية المركزي عبر «فيسبوك» فقد أعرب الممثلون المتجمعون عن سعادتهم باللقاء النوعي وعن ترحيبهم ودعمهم للإجراءات المتخذة من قبل مصرف سورية المركزي في سبيل دعم عمليات تصدير المنتجات الزراعية، كما أبدى الحاكم اهتمامه بالمقررات التي قدمها المصدرون الزراعيون في سبيل دعم القطاع الزراعي ومساهمته في تحسين الموارد من القطع الأجنبي.

البالغة ٥ بالمائة التي لم يحصلوا عليها، مشيراً إلى أن الاجتماع كان مفيداً وأكد الحضور ضرورة العمل على تخفيض سعر الصرف. وأشار إلى أن الحاكم أكد أن المرسومين رقم ٣ و٤ لا يشملان المصدرين والمستوردين الذي سيتعاملون بالدولار، ووعدهم بأن الآلية التنفيذية ستصدر عما قريب بخصوص التصدير حتى لا يتم إيقاف عمل المصدرين والمستوردين. وأضاف قسومة: «سنعمل في لجنة المصدرين على اتخاذ قرار من اتحاد غرفة التجارة لإعطاء المصدرين هوية مصدر، وذلك لحمايةهم في حال كان بحوزتهم قطع أجنبي»، كما أشاف عن عقد اجتماع آخر خلال مدة ثلاثة أشهر.

اجتمع حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول أمس مع ممثلين عن تجار ومصدري الخضر والفواكه لبحث آليات دعم الصادرات وسبل تعزيز عملية تصدير الإنتاج الزراعي. وفي تصريح لـ«الوطن» بين نائب رئيس لجنة التصدير في غرفة تجارة دمشق فايز قسومة بأنه تم الطلب من الحاكم إعطاء ميزة للخضر والفواكه، وقد وعد بإعطاء عداوة على السعر التفضيلي للدولار وهو ٧٠٠ ليرة بنسبة ١٥ بالمائة، بحيث يصبح سعر الصرف ٨٠٥ ليرات، كما تم الاتفاق مع الحاكم على التعاون بين الطرفين بهدف تخفيض سعر الصرف. ولفت إلى أن الحاكم وعد الممثلين عن تجار ومصدري الخضر والفواكه بمساعدتهم والتنسيق مع هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بخصوص موضوع نسبة الدعم

## هل تنخفض الأسعار؟

## إعفاء مستوردي ١٠ أصناف مواد أساسية من مؤونة الـ ٢٥ بالمائة

صالح حميدي

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أمس قراراً بإعفاء مستوردي المواد الأساسية من مؤونة الاستيراد البالغة ٢٥ بالمائة من قيمة الإجازة، مع الإبقاء على المؤونة التي نسيبتها ١٥ بالمائة لحين تنفيذ الإجازة. وتضم المواد الأساسية المعفاة ١٠ أصناف، تشمل على السكر والأرز والشاي وحليب الأطفال الرضع والمتم والمعلبات التوتة والسردين والزيت والسمن والأدوية وموادها الأولية.

وأوضح السواح أن وزارة الاقتصاد بهذا القرار تكون قد أعتت المستوردين من وضع إبداعات بما يعادل ٢٥ بالمائة من القيمة المقابلة لإجازة الاستيراد أو الموافقة بالليرات السورية وفق سعر الصرف المحدد بنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص بتاريخ تنفيذ الإجازة أو الموافقة. وكان القرار قبل التعديل حسب السواح يلزم المستوردين بتزويد مديرية الاقتصاد والتجارة المعنية أو دوائر منح الإجازات لدى هيئة الاستثمار السورية وفروعها في المحافظات أو دوائر منح الإجازات في المدن الصناعية في المحافظات بكتاب من أحد المصارف العاملة في سورية يؤكد وضع هذه المؤونة. ونشرت «الوطن» أمس الأول معلومات عن قرار سوف يصدر قريباً بإعفاء مستوردي المواد الأساسية مثل السكر والرز والشاي والطن والسردين والمتم وحليب الأطفال والزيت والسمن الخامية، من مؤونة الاستيراد البالغة ٢٥ بالمائة من قيمة إجازة الاستيراد، وسوف يقتضى بمؤونة ١٥ بالمائة فقط لحين تنفيذ الإجازة، وذلك لتسهيل انسياب هذه المواد التي تستورد بكميات كبيرة، وهذه عامل داعم إضافي للمستوردين.

## أول الرقص مع البطاقة الذكية.. أخطاء ومشاكل

## خطأ في «تكامل» حرم أفراد أسر غير حاصلين على البطاقة الشخصية حصصهم من السكر والرز والشاي

ونوه علقه بأنه تمت زيادة الكميات الموزعة إلى الصالات بشكل عام، مع إمكانية إرسال كميات إسعافية للصالات في حال انتهاء الكميات الموجودة لديها، مؤكداً أن الكميات الموجودة في مخازن المؤسسة السورية للتجارة وفيرة، لافتاً إلى أن كل المواد مغلقة ومختمة بشعار المؤسسة السورية للتجارة لمنع الإتجار بها، حيث كان يحدث حالات للإتجار بالمواد في الفترات السابقة وذلك للاستفادة من الفارق السعري.

أما من ناحية طول المدة التي ينتظرها المواطن للحصول على حقه فقد عزاه علقه للوقت الذي تحتاجه عملية إدخال البطاقة إلى الأجهزة والاتصال بالشبكة وتحديد الكميات، منوهاً بزيادة عدد الأجهزة الخاصة بقرءة البطاقة الذكية بمقدار ١٢ جهازاً قارئ، وذلك حسب الكثافة والإقبال على الصالات، فبعضها حصل على جهازين ومنها على ثلاثة أجهزة كصالة مجمع ابن عساکر، مشدداً على أن عملية بيع المغن المغموني عبر البطاقة الذكية لا تزال في مرحلة التجربة، وبالتالي من الطبيعي وجود أخطاء وملاحظات في هذه الفترة.



من ناحية، بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان أنه تم بيع ١٤٠٧ ألف كيلو غرام سكر استغفان منها ٩٨,٨ ألف عائلة، كما تم بيع ٧٤,٣ ألف كيلو غرام رز، استغفان منها ٣٠,٩ ألف عائلة، كما تم بيع ٧٤٥ كيلو غرام شاي، واستغفان منها ١٩٢٨ عائلة، ليكون إجمالي عدد الأسر التي اشترت المواد المدعومة يوم أمس أكثر من ٨١ ألف أسرة.

في هذه الحالة، أوضح علقه أنه يجب على المواطن مراجعة الشركة المسؤولة عن البطاقة الذكية «تكامل»، وتوضيح المعلومات المسجلة لديها، مشيراً إلى تواصل المؤسسة السورية للتجارة مع «تكامل» لحل هذه المشكلة، وخاصة أن القوائم الاسمية المسجلة لدى

الشركة المتعلقة بالمحروقات لم تعدل بهدف استخدامها لتوزيع المغن التموييني، بل بقيت على حالها، ما تسبب حدوث خلل في التوزيع، مؤكداً أن حق المواطن محفوظ في هذه الحالة، وبعد تصحيح الخطأ يستلم كامل مخصصاته.

## أول الرقص مع البطاقة الذكية.. أخطاء ومشاكل

## خطأ في «تكامل» حرم أفراد أسر غير حاصلين على البطاقة الشخصية حصصهم من السكر والرز والشاي

الوطن  
ت: طارق السعودي

اشتكى العديد من المواطنين من استلام مخصصات السكر والرز والشاي عبر البطاقة الذكية من صالات المؤسسة السورية للتجارة، لجهة عدم كفاية المواد، في بعض الصالات، والازدحام أمام بعضها الآخر، والأهم من ذلك عدم تشميل أفراد الأسرة غير حاصلين على البطاقة الشخصية (الهوية) بمخصصات من المواد الأساسية، ما يعني أن الأسرة التي تضم أطفالاً دون سن الخامسة عشرة لن تحصل إلا على حصة الأم والأب فقط من تلك المواد.

وأكد مدير فرع دمشق للمؤسسة السورية للتجارة يوسف علقه لـ«الوطن» صحة الشكاوى المتعلقة بعدم تشميل أفراد الأسرة غير حاصلين على البطاقة الشخصية، في العديد من الحالات، مبيّناً أن مصدر الخلل هو الشركة المعنية بالبطاقة الذكية «تكامل»، لافتاً إلى أن مهمة رؤساء ومشرقي الصالات تنحصر فقط بإدخال البطاقة إلى القارئ وتنفيذ الأوامر الظاهرة على شاشة الجهاز، والمحددة لحصة المواطن والسعر، مشيراً إلى ورود عدة شكاوى أمس من هذا النوع إلى الفرع، مؤكداً أن صالات المؤسسة للتجارة لا تتدخل فيما إذا كان المواطن يحمل بطاقة شخصية أو لا. أما من ناحية الإجراءات الواجب على المواطن اتباعه